



لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى - وبرامج التنفيذ

١٦ - ١٧ يناير ١٩٩٦

إستراتيجية تنمية المعلومات

بالجهاز الإدارى بالدولة

إن إنطلاق المجتمع إلى أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والشاملة لن يتم دون أجهزة إدارية وخدمية متخصصة تمهد له طريق النمو والتقدم... فإذا كانت تكنولوجيا المعلومات هي إحدى الوسائل الرئيسية والهامة التي تدفع الجهاز الإداري إلى التقدم في طريق التنمية فإن توظيف المعلومات ووسائل دعم إتخاذ القرار على كافة المستويات هي أساس ضروري وهام لتنمية المجتمعات ذات الاقتصاد الحر... ومن هنا يتضح أن المعلومات هي أساس لمعرفة الواقع بحقائقه وأيضا لتخطيط المعلومات التي تؤثر على كفاءة صنع القرار على كافة المستويات... كان من الضروري البدء في تطوير الجهاز الإداري للدولة لتعظيم دوره في خطة التنمية القومية، ونظرا لأهمية البيانات والمعلومات وترشيد القرارات الإدارية التي تنعكس أثارها بالتالي على خطة التنمية... ظهرت الحاجة إلى تبنى برنامج لتطوير الوزارات لضمان توفير البيانات والمعلومات الدقيقة في التوقيتات المناسبة للمساعدة على إتخاذ القرارات في التوقيت المناسب من خلال الفلسفة الآتية:-

١ - التجانس بين اللامركزية والمركزية لنظم المعلومات

وذلك من خلال الآتي:-

- (أ) تطوير مراكز المعلومات بديوان عام الوزارة لدعم متخذى القرارات على مستوى الإدارة العليا.
- (ب) تطوير مراكز معلومات الهيئات بصورة لامركزية لخدمة الاعمال الخاصة ودعم متخذى القرار على مستوى كل هيئة.

(ج) إنشاء النظم اللامركزية على مستوى الهيئات بما يحقق مطالب المعلومات للنظام المركزي بمركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بالوزارة.

٢ - التطوير التكنولوجي:-

وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيا لتلبية احتياجات العمل.

٣ - الواقعية:

وذلك من خلال إعداد المعلومات المتاحة بالصورة الملائمة التي تحقق الاستفادة الفعلية والعملية منها.

٤ - التخطيط الاستراتيجي:-

من خلال وضع الأسس والخطط الاستراتيجية التي تكفل واقعية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

٥ - استخدام وتطوير علوم نظم المعلومات ودعم إتخاذ القرار:

من خلال استخدام أنسب الأساليب والتطبيقات والنماذج التي تعاون في دعم إتخاذ القرار.

٦ - الديناميكية في التطوير:-

وذلك من خلال إتاحة الإمكانيات والأجهزة والنظم والبنية الأساسية القادرة على ميكنة الإحتياجات المتحددة لمتخذ القرار.

٧ - أهمية الزمن فى إتخاذ القرار:-

من خلال إتاحة المعلومات فى الوقت المطلوب فى كل مرحلة من مراحل القرار.

٨ - الاستفادة من الإمكانيات المتاحة:-

من خلال تحديد حجم الإمكانيات المتاحة (أجهزة - قوى بشرية - نظم) والعمل على زيادة كفاءتها لتحقيق خطة التطوير المتفق عليها.

وانطلاقاً من هذه الحقائق ومن خلال الخطة القومية للتطوير الإدارى والتكنولوجى تظهر أهمية تحديد إطار العمل لبرنامج يهدف إلى تنمية المعلومات بالوزارات المختلفة يحقق الأهداف الرئيسية التالية:

١ - التنمية الإدارية والتكنولوجية للجهاز الإدارى للدولة باستكمال البنية الأساسية للمعلومات.

٢ - دعم متخذى القرار بالوزارات باستخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات.

٣ - تحقيق التكامل بين مراكز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بالوزارات ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء IDSC، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لموارد الدولة المختلفة.

* استراتيجية التطوير:

عند وضع هذه الاستراتيجية يجب أن تحقق احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل من معلومات ودراسات باستخدام أفضل ما هو متاح من تكنولوجيا المعلومات التى تساعد على دعم إتخاذ القرار وذلك من خلال ثلاثة مراحل للتطور تمر بها كل وزارة بداية من مرحلة البناء والتطوير مروراً بمرحلة النمو والتوسع وصولاً لمرحلة النضج والتكامل:-

- المرحلة الأولى: البناء والتطوير: ويتم فيها:-

١ - إعداد البنية الأساسية لنظم المعلومات لكل وزارة.

٢ - استكمال النظم الفرعية داخل الوزارة.

٣ - دراسة الطاقات والإمكانات المتاحة من نظم المعلومات فى الهيئات التابعة للوزارات.

- المرحلة الثانية: النمو والتوسع: ويتم فيها:-

١ - النمو المتجانس لنظم المعلومات لكل وزارة.

٢ - زيادة قدرات مراكز المعلومات لقطاعات/ هيئات الوزارة المختلفة.

٣ - الاستفادة القصوى بالإمكانات المتوفرة بالوزارات وقطاعاتها/ هيئاتها المختلفة.

- المرحلة الثالثة: النضج والتكامل: ويتم فيها:-

١ - الوصول إلى حالة الاستخدام الأمثل لنظم المعلومات داخل الوزارة.

٢ - المساهمة فى دعم إتخاذ القرار بفاعلية.

٣ - بناء شبكة المعلومات بين الوزارة وقطاعاتها/ هيئاتها المختلفة.

٤ - ربط مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بالوزارة مع مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

* محاور العمل:

تنفيذاً لأستراتيجية البرنامج..... تم وضع إطار للعمل ليكون من خلال المحاور التالية:-

١ - المحور الأول: (وحدة دعم إتخاذ القرار بمكتب الوزير)

ويتم فيها بناء وتطوير عدة نظم وتطبيقات تتضمن:

(البيانات والمؤشرات القومية - البيانات والمعلومات القطاعية - متابعة المشروعات الرئيسية بالوزارة - الميكنة الكتبية).

٢ - المحور الثاني: (مركز معلومات ديوان عام الوزارة)

ويتم فيها بناء وتطوير عدة نظم وتطبيقات تتضمن:

(نظم دعم إتخاذ القرار - قواعد بيانات قومية - قواعد بيانات قطاعية).

٣ - المحور الثالث: (القطاعات/ الهيئات داخل الوزارة)

ويتم فيها بناء وتطوير نظم معلومات القطاعات/ الهيئات بما يحقق التكامل بين جميع القطاعات وديوان عام الوزارة.

* العائد القومي:

* تنمية الكوادر البشرية العاملة بالجهاز الإدارى للدولة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

* تعظيم الإستفادة من المعلومات.

* متابعة الخطط الأستثمارية.

* توفير قواعد بيانات قومية وقطاعية عن الدولة.

* دعم متخذى القرارات على المستويات الإدارية المختلفة.

* تطوير الأداء وتحسين الخدمات للمواطنين.

* المساهمة فى دخول مصر إلى عصر الطرق السريعة للمعلومات.